تداوليات اللغة وكفاءة المدارك العقلية

دراسة في التنمية اللغوية

الأستاذ الدكتور/ ممدوح عبد الرحمن الرمالي

أستاذ العلوم اللغوية

كلية دار العلوم- جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي أرسل الكتاب بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

يجيب هذا البحث عن تساؤل وهو هل الدور الأكبر في التنمية لتداوليات اللغة أم لتعدد المناهج؟ بعيدا عن أن اللغة من الخالق سبحانه وتعالى أم من صنع البشر، كما هو الحوار الذي بين أبي علي الفارسي، وتلميذه أبي الفتح عثمان بن جني؛ بعيدًا عن كل هذا فليس من شك في أن هناك درجة من المناسبة بين استعمال اللغة وبين المدارك العقلية للإنسان، تختلف درجة هذه المناسبة من لغة إلى لغة، ومن شعب إلى شعب، ومن بيئة إلى بيئة.

ولما كان موضوعنا هو العربية باستعمالاتها علماءنا الأجلاء، وقد بذلوا في ذلك جهودًا بارزة للعيان خصوصًا في عقد الصلة بين الألفاظ المحدودة والمعاني المتجددة في كل عصر وكل زمان، فوضعوا لنا قوانين تمثلت في ظواهر: الترادف، والتضاد، والمشترك اللفظي مما أنتج لنا في القرن الماضي مجموعة من كتب فقه اللغة نسجا على فقه اللغة للثعالبي، وابن فارس استمدت طاقتها الجديدة من المنهج المقارن الذي ساد في القرن الثامن عشر، وبداية التاسع عشر، وكانت آلته اللفظة المفردة، والتطورات التي تعتريها سواء في الكلمة الواحدة أو الصيغ التي بنيت عليها هذه الكلمات[1]. وكان للمستشرقين مثل برجستراشر في كتابة "التطور النحوي" الدور البارز في هذا الميدان، ولكن ما لبثنا أن ظهر الاتجاه البنيوي في العالم العربي في إطار الدراسات الوصفية إلى أن ظهرت الاتجاهات التحويلية الذي يعتمد في الأساس على دراسة الجملة لشعور

(١) انظر فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية، ود/عبدالمجيد عابدين(كتاب مدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية)، والدكتور/صبحي الصالح فقه اللغة بيروت والدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية القاهرة ١٩٥١م.

الدارسين في العالم العربي بأن دراسة الكلمة في حد ذاتها لم تتجز الطموحات فسلكوا المسلك التحويلي.

وهنا أصبح لتوليد الجمل إضافة إلى ما تحقق في دراسة الكلمة المفردة.

لقد جاءت محاولة د/تمام في "اللغة العربية معناها ومبناها" نتيجة للبعثات العلمية، والتأثر بالمنهج الوصفي، ومجال هذا الكتاب– كما يقول مؤلفه "هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة... من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة(١). وهدفه هو أن يأخذ من كل نوع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً. ومنهجه في ذلك هو"المنهج الوصفي في دراسة اللغة". أما ما أضافه الكتاب إلى ميدان بحثه من وجهة نظر مؤلفه. مشاكل التطبيق ففسر بهذه الطريقة بعض ما كان يعد من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوي، وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها. مما لم يدرس من قبل وبين ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة ومن ثم فهو يرى أن هذا الكتاب يعد أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر... وأنه جدير أن يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجبل وما بعده من أجيال.

والفكرة الأساسية الجديدة في هذا الكتاب هي فكرة النظام، وهي تقوم على أساس أن اللغة منظمة عرفية... تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من الوحدات التنظيمية، أو "المباني" المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من "العلاقات"، التي تربط ربطًا إيجابيًا والفروق "القيم الخلافية"، التي ربطًا سلبيًا، بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني. والأنظمة التي تتكون منها اللغة ثلاثة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي فضلا عن مجموعة مفرداتها "المعجم" ومجموعة "القرائن الحالية".

حين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة، ندرك أنها لا تقف فرادى، وإنما يعتمد بعضها على بعضها، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معًا.

وتترابط هذه الأنظمة في مسرح الاستعمال اللغوي فلا يمكن الفصل بينهما إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط. هذه الفكرة نابعة من مبدأ "دي سوسير" الشهير في التفرقة بين الكلام واللغة. "فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م، ص٩.

السلوك، ...والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة". وهذا النظام أو البناء "ذو مستويات وكل تغير يصيب جزءًا من هذا البناء يؤثر– وبسرعة– في البناء كله.

هذه الأفكار والتصورات عن اللغة تنطبق– ولاشك على النحو؛ لأنه أكبر وأهم أنظمتها، وهو لا يقوم بوظيفته إلا من خلال ما يقدم علما الصرف، والصوتيات... من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات بل إن "الصرف" ومن قبله علم الأصوات ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة، وطريقة من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو.

ومحاولة الدكتور تمام أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علماً مقصورًا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط ،ولا حتى علمًا خاصًا بدراسة الأبواب أو ما يسميه المؤلف "المعاني النحوية الخاصة". كما هو الغالب على المنهج التقليدي في دراسة النحو، وإنما أصبح نظامًا يتناول ذلك كله، ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث بنائه، وفهم مدلوله معاً، وهو "التعليق" الذي يتمثل في "العلاقات السياقية"، و"القرائن اللفظية"، فضلا عن "القرائن الحالية" أو "المقامية". فمجموعة القيم الخلافية. والمعاني النحوية هي معان وظيفية لا معجمية، وهي جزء من المعنى الدلالي الذي يتكون منها ومن المعنى المعجمي للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام[١] والوصول إلى المعاني النحوية عن طريق تحليل التركيب نحويًا لتعيين معناه بواسطة المبني هو موطن الصعوبة الحقيقية، وذلك نظرًا لاحتمال كل من المباني معانٍ متعددة، ومن هنا كان الناظر في النص يسعى دائمًا وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أن المعاني المتعددة لهذا المعنى هو المقصود[٢].

تصور المؤلف للنظام النحوي في اللغة العربية الفصحى يدور حول فكرة التعليق أو الإعراب عند النحاة، ففي رأيه أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي. (وأنه) هو الإطار الضروري للتحليل النحوي[٣]، فعناصر التركيب النحوي. تترابط فيما بينها في داخل هذا التركيب بحيث تكون قادرة على أداء المعنى المقصود، وهذا الترابط يعتمد على عناصر كثيرة مقالية (تؤخذ من النص سواء أكانت معنوية أو لفظية) ومقامية أو حالية (تفهم من خارج النص): وهذه العناصر تؤدي وظيفة الدلائل أو القرائن التي تعين على

(١) المرجع السابق، ص١٨.
(٢) المرجع السابق، ص١٨٠– ١٨١.
(٣) المرجع السابق، ص١٨١.

إدراكه عملية الترابط (التعليق) القائمة، وحين تنجح في هذا، تكون قد زالت من أمامنا عقبة في طريق فهم المعنى الدلالي للتركيب.

ومن هنا كان التركيز المؤلف، واهتمامه الشديد بفكرة التعليق وبالقرائن المختلفة التي تعين على إدراكها والمؤلف يدين لعبد القاهر الجرجاني بفكرة التعليق وبالمصطلح نفسه، ويعد ما ذهب إليه عبد القاهر في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان "النظم"، هو أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي حتى الآن(١).

وتنقسم القرائن المقالية إلى نوعين: قرائن معنوية وقرائن لفظية.

أما القرائن المعنوية: فمن خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوية ويضم هذا النوع قرائن: الإسناد، والتخصيص، والنسبة ، والتبعية، والمخالفة(٢) وتحت كل من هذه الأنواع فروع، فالإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله، أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله، والتخصيص قد يكون بقرينه التعدية أو الغائبة أو المعية أو الظرفية، أو التحديد، أو التوكيد، أو الملابسة، أو المخالفة، أو التفسير، أو الإخراج(٣) وكذلك "الدلالية المقامية عناصرها، وأنواعها، ودورها الخطير في وضوح المعنى الدلالي للتركيب النحوي" في هذا الفصل حاول المؤلف أن يحقق في صورة علمية منظمة الحلم الذي راود الكثيرين من دارسي العربية في العصر الحاضر، بالجمع بين مباحث علم النحو وعلم المعاني في منهج متكامل قادر على أن يصف بدقة جانبي التركيب اللغوي الجسد والروح أو الشكل والمعنى، وبمعنى آخر "دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما نعنى بالتحليل، وتختص بمعاني الجمل كما تختص بمعاني الأبواب الفرعية في داخل الجمل.

ولئن كان من بين المحدثين من نادى– حبًا في التيسير بقصر النحو على الظواهر النحوية في أواخر الكلمات وترك ما عدا ذلك مما يتصل بالتركيب، ودلالته لعلم آخر جيد هو "علم تركيب الجمل" ولئن كانت الدراسات اللغوية الحديثة لا تتناول عناصر "المقام" ضمن مباحث النحو Grammer or Syatax. وإنما تتناولها ضمن مباحث "علم الدلالة" (المعنى) Semantics و"علم اللغة الاجتماعي" Sociolinguistics فإن ذلك لا يقلل من أهمية الصلة الوثيقة بين تلك القرائن المقامية والنظام النحوي، وما لها منم المباحث إليه أو على الأقل التنبيه دائمًا إلى ما بينها من صلات وروابط.

(١) المرجع السابق، ص١٨٦.
(٢) المرجع السابق، ص١٩٤– ١٠٢.
(٣) المرجع السابق، ١٩٤– ٢٠١.

وهذا التوجه في تناول العربية، وقواعدها هو أثر من آثار مدرسة لندن وأستاذها فيرث التي تسلك مسلكًا اجتماعيًا في الدراسات اللغوية بدت ملامحه فيما أشرنا إليه.

وقد أطلق الدكتور حلمي خليل[١] على المبعوثين إلى مدرسة لندن اللغوية اسم "دعاة الوصفية البنيوية"، وفي إطار عرضه لما وجهوه للنحو العربي من نقد أشار إلى كل من الدكتور عبدالرحمن أيوب، والدكتور تمام حسان، فقد صدر كتابان في عامين متتاليين الأول هو "دراسات نقدية في النحو العربي" سنة ١٩٥٧م، والثاني هو "اللغة بين المعيارية والوصفية" سنة ١٩٥٨م للدكتور تمام حسان، أما الكتاب الأول فهو نقد للتراث النحوي العربي، وينطلق الدكتور أيوب ضمن نقده للنحو العربي من تجربة تدريسه له، في دار العلوم يقول: "رأيت حين عُهِدَ إلى بتدريس النحو العربي في دار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعًا من الاجترار العقلي، لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا ينهض في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية- ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يتجاهل، وكثر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثير أن الأمر لا يعد إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر، عندي، أعمق من كل هذا.

فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال، قبل أن يعنى بالنظرية، ومن أجل هذا، جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة، من أمثلة، أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليهم[٢].

أما جهد الدكتور تمام حسان فإنه عبقري من حيث يدعو إلى إقامة نظام شامل لقواعد اللغة العربية مبنى على معطيات، وأفكار علم اللغة الحديث، بالرغم من مخالفته أول مبدأ من مبادئ الوصفية، كما دعا لها وبشر بها، يقول في مقدمة الكتاب "مجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروعها دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابًا في فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافًا عظيمًا، أو يسيرًا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيرًا إلى نتيجة مختلفة أيضًا"[٣].

(١) انظر: د.حلمي خليل، "العربية وعلم اللغة البنيوي"، ص١٦٨ وما يليها.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٩م.

(٣) المرجع السابق، ص١٠.

نحن إذن أمام دراسة تقوم على دراسات سابقة، ولسنا أمام وصف جديد للغة العربية الكلاسيكية أو اللغة العربية المعاصرة، أو كما يقول: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا كاشفاً على التراث الوصفي ليس من مهامه الأساسية إعادة النظر في نماذج وصفية، أو تحليلية، تمام حسان في عمله هذا تطبيقًا من لون جديد للنظرية الوصفية، يقول: "ينبغي لي من التواضع، أجر محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"، أما سيبويه وعبد القاهر فلم يكن عملهما من قبل إعادة الترتيب، وإنما كان عملهما أصيلاً غير مسبوق بمثله، فقد أقام سيبويه عمله على أصول نظرية تمثلت في النموذج، أما عبد القاهر فهو ينطلق من نظرية أسلوبية هي نظرية في النظم، وكلاهما انطلق في عمله من مستوى استعمالي معين، سيبويه من كلام العرب، وعبد القاهر من القرآن الكريم، أما الدكتور تمام فينطلق كما يقول من كتب النحو والصرف التقليدية، مع أن علماء اللغة المحدثين يجمعون على أن وصف لغة ما، ووضع نموذج وصفي لها شيء، واللغة في ذاتها شيء آخر، أو بعبارة أخرى أن ما في كتب النحو والصرف، هو تصور علماء اللغة القدماء عما يجري داخل اللغة العربية ذاتها لأننا نستطيع وضع أكثر من نموذج لوصف لغة ما، وهو ما فعله القدماء، عندما وصف البصريون العربية، وخالفهم الكوفيون في جوانب من هذا الوصف، ومن ثمة فنحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه، لا أمام نموذج جديد كما أطلق الدكتور تمام على دراسته تلك: "نموذج اللغة العربية مبناها ومعناها" في مقابل النموذج البصري الكوفي والنموذج التحويلي أيضًا، والنتيجة أن اللغة العربية، لم تكن هي المجال كما قال، بل ما في كتب النحو والصرف، أو بصفة خاصة، أن النموذج البصري كان هو مجال البحث.

ومعنى هذا أننا لسنا بصدد نموذج جديد، ينطلق من مادة لغوية مسموعة، أو من مستوى استعمالي معين يحاول وصفه وتصنيفه؛ وإنما نحن أمام قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي ومحاولة إعادة تصنيفه وفق نظرية يحددها الدكتور تمام بأنها (نظرية المعنى) يقول: "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية، لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. فالارتباط بين الشكل

والوظيفة هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهو النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة(١).

ومما ذهب إليه الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" أن القاعدة اللغوية في الدراسة الوصفية ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية.

وللدكتور إبراهيم أنيس جهود في ميدان علم اللغة لها أثر في اللغة العربية، فهو من أوائل المبعوثين في العصر الحديث إلى الجامعات الأوربية. وجهوده مرت وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي. ولم يشغل الدكتور أنيس نفسه كثيرًا بتقديم أصول، ومبادئ هذا الفكر اللغوي الجديد، وإنما عنى بتطبيقه على اللغة العربية تطبيقًا مباشرًا، معتمدًا عليه في نقد بعض آراء القدماء، وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليل لهما. ويبدو أن خطة د.أنيس كانت تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث في دراسة اللغة، الذي تلقاه من علماء اللغة في انجلترا.

وللدكتور أنيس في الإعراب وحركاته رأي فيقول: إن حركات الإعراب لا مدلول لها ولا معنى، وإنما اجتلبت لتسهيل النطق، وللتخلص من الإسكان" ويستند في ذلك إلى قواعد العربية في الوقف، وكيف تختلف القبائل في الوقوف على المتحرك في بحث مطول(٢) ثم ينتهي إلى رأي لا يخلو من الغرابة، فيذهب إلى أن الحركات الأواخر، وهي حركات الإعراب لا تختلف في حقيقتها عن حركات أوائل الكلم.

كما أننا لا نسأل عن الضمة في باء "بُرثن" وعن الفتحة في جيم "جعفر" وعن الكسرة في أخر كل منها ولكنه لا يلبث أن يلحق هذا الرأي برأي آخر فيقول: "إن الذي يتحكم في حركات الأواخر هو الانسجام بين الأصوات، والتناسب بين الحركات يقول في أبيات أبي ذؤيب الهذلي:

أمِنْ المنونِ وريبها تتوجُّعُ والدهر ليس بمُعْتِبٍ من يجزعُ

قال أميمة ما لجسمك شاحبًا منذ ابتُذلْت ومثلُ مالك ينفعُ

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعًا إلا أقضَّ عليك ذاك المضجعُ

(١) المرجع السابق، ص٩.

(٢) أسرار اللغة للدكتور/إبراهيم أنيس، ص١٤٢-١٥٨.

وعلى هذا نرجع أن الكسرة في آخر كلمة (معتب) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء هذه الكلمة. وفي البيت الثاني فرجح أن الفتحة في كلمة "مضجعًا" يجب الإبقاء عليها لأمرين: أن العين تؤثرها، وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها، أما دليل المعنى عنده فهو نظام الجملة والمكان الذي يقع فيه اللفظ. وأما التقديم والتأخير فلا يعتد به.

والانسجام بين الأصوات حقيقة واقعة ومظهر من مظاهر الفن في التعبير، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة، والواقع في دلالة أحوال الإعراب على معانيها.

وهذه النصوص اللغوية كلها تطرد فيها تلك القواعد، وتنسجم كل مرفوع فيها، فهو في موقع الإضافة، أو المفعولية غير المباشرة وهكذا. أما قول المؤلف إنه لا فرق بين قولنا "جاءني بائع السمك" وقولنا "جاءني من باع السمك"، فقول مردود لأن المعنى مختلف وعلاقة اللفظ بما يجاوره في التركيب مختلفة، وهذا الاختلاف واضح لا يفتقر إلى بيان أو تفصيل.

ثم إن المؤلف قد أقر بوجود الإعراب دليلًا على معاني الألفاظ، ومواقعها من الكلام في لغات أخرى: كاللاتينية. إذن فالإعراب ظاهرة لغوية لا تختص بها العربية، ولا تنفرد بها دون سائر اللغات. وكل ما بين العربية وبين غيرها من الاختلاف في الإعراب.

إنه في اللاتينية مثلا يكون اللاحق ENDINGS تنتهي بها الأسماء، وهو في العربية يكون كذلك في طائفة من الأسماء والأفعال، ويكون في الأكثر بحركات على أواخر الكلم.

وإذا كانت ظاهرة الإعراب في هذه اللغات علمًا على المعاني ودليلاً على مواقع الألفاظ من الكلام، فهي كذلك في العربية بلا شك، وقد يفهم من كلام الدكتور إبراهيم أنيس أن قواعد الإعراب من وضع النحاة، وأن هذه القواعد لا تطرد في نصوص اللغة، وهو يستند في ذلك على روايات من الشعر، ومن القراءات سكن فيها المتحرك، أو جزم فيها الفعل في غير موضع الجزم نحو:

اليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

ونحو قراءة من قرأ في قوله تعالى: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾.

بتسكين الميم الأولى وهذا كله لا ينهض على ما ذهب إليه. وإنما هو في الشعر خضوع لضروراته، وفي الآية الكريمة تخفيف من حركات متتابعة، وهو مألوف في

العربية ليس غريب. ومنه تسكين آخر الفعل الماضي إذا اتصل بما يسمى ضمير الرفع المتحرك نحو حضرْتُ وحضرْتَ[1].

وفي ظني أن تجربة الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو كانت صدى لمحاولات التجديد أو التيسير بالرغم من أنه لم يكن مبعوثًا، أو من تلامذة مدرسة لندن، أو متخصصًا في ميدان اللغويات. التي أنجزها أتباع المدرسة الوصفية من العرب حتى إذا كانت محاولة ابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" هي الدافع لإنجاز الدكتور شوقي ضيف محاولته في تجديد النحو، فإن محاولات الدكتور عبدالرحمن أيوب، والدكتور/إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان، ومن قبلهم الأستاذ إبراهيم مصطفي قد أعطت محاولته، -أعني الدكتور شوقي ضيف- تشجيعًا على نشرها، وليس من شك في أنه قد استفاد من هذه المحاولات السابقة، وإن كانت وزارة التعليم، قد عهدت إليه بأعمال ضمن لجان التطوير والتجديد، وكذا مجمع اللغة العربية، خصوصًا أن محاولته نُشِرَت متأخرة سنة ١٩٨٢م.

وقد تعرض الدكتور شوقي ضيف لمسألة تعدد الوظائف النحوية، وتبادلها في إطار فكرته التي تقدم بها إلى مجمع اللغة العربية بخصوص تجديد النحو، وقد تضمنت هذه الفكرة عددًا من الأسس استمد الأول والثاني والثالث فيها من ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" الذي حققه، وصنع له مقدمة كبيرة[2] وأضاف إليها أساسًا رابعًا هو وضع تعريفات وضوابط يرى أنها دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه، والحال يرى أنها تجمع صور التعبير في كل منها جمعًا وافيًا. وقد حذف في مشروعه ثمانية عشر بابًا فرعيًا يرى أنها كانت تثقل النحو، وتجهد دراسة، وترهقه من أمره عسرًا. وقد توصل إلى أساسين جديدين: خامس وسادس، ضمهما إلى الأسس السابقة، أما الأساس الخامس، فهو حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو، يري أنها تعرض فيه دون حاجة، فهي تتصل بشروط يرى أنها تقحم على الباب تغني عنها أيضًا أمثلته وصيغه، ويرى أنها تتصل بصيغ نادرة، أو شاذة يزج بها في الباب زجًا، وتتصل بعقد وألغاز في بعض الأبواب لا تكاد تفهم إلا بأن يجدد لها الإفهام مرارًا وتكرارًا وكثيرًا ما تدفع إلى بلبلة في الحكم النحو السليم وفقًا لوجهة نظره. والأساس السادس يرى أنه لا يقل أهمية عن سابقه، وهو خاص بزيادة إضافات لأبواب ضرورية- بجانب إضافات فرعية تتخلل الكتاب- لتمثل الصيغة

(١) نحو التيسر دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق١٩٨٤م، ص٣٥-٣٧.

(٢) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٨م، تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص٤.

العربية وأوضاعها تمثلا يرى أنه دقيق، ومن الأبواب التي يرى الدكتور شوقي ضيف حذفها[1].

بابا التنازع والاشتغال فيرى أنه يتسلط فيه عاملان على معمول واحد، ولذلك أربع صيغ: أن يتنازع فعلان فاعلا مثل: "قام وقعد إخوتك". أو مفعول به مثل: "زيد قرأ ودرس الكتاب" أو يطلب الأول المعمول على أنه فاعل والثاني على أنه مفعول به مثل: "قابلني وقابلت زيدًا" أو يطلبه الأول على أنه مفعول به، والثاني على أنه فاعل مثل "قابلت وقابلني زيد". والبصريون يعملون الثاني دائمًا ويضمرون الفاعل في الأول. فيقولون: "قاموا وجلس التلاميذ" والكوفيون يعملون الأول. ويضمرون الفاعل في الثاني فيقولون "قام وجلسوا التلاميذ" ولا يكتفي الكوفيون بإضمار الفاعل مع الفعل الثاني بل يضمرون أيضًا معه المفعولات. ولا يضمرها البصريون مع الفعل الأول، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن هذا القصور للكوفيين، والبصريين جميعاً للباب لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء، بل على العكس، ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين في الباب مثل: "قام وجلس التلاميذ" يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار في الأول كما يقول البصريون، وأيضًا دون إضمار في الثاني كما يقول الكوفيون، وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون إضمار في الثاني، كما يقول الكوفيون، وتشهد النصوص– كما لاحظ سيبويه– أن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم المتنازع فيه دون الأول واعتمد الدكتور شوقي ضيف على ابن مضاء القرطبي الذي هاجم باب الاشتغال وفيه يتقدم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه (وفي اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل "الحديقة رأيتها– الحديقة رأيت أزهارها" ويلاحظ النجاة أنه يجوز في كلمة "الحديقة" أن تكون مرفوعة مبتدأ أو منصوبة مفعولاً به، لفعل محذوف، ويتوسعون فيذكرون في الباب صيغًا يتحتم فيها الرفع مثل "الكتاب هل أخذته– اللعب لا يحبه زيد" ويقولون أن ما بعد الاستفهام والنفي لا يصح أن يكون عاملا فيما قبله. ويذكرون صيغاً ثانية يتحتم فيها النصب مثل: "هل عليًا أكرمته" لأن أداة التخصيص يليها فعل دائمًا. ويذكرون صيغاً ثالثة يترجح فيها النصب مثل: "أكتابًا واحدًا قرأته" لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام، ورابعة يترجح فيها الرفع مثل: وخامسة يجوز فيها النصب والرفع على السواء مثل: "الكتاب قرأته" والمثال الأخير هو المثال الطبيعي في الباب، والأمثلة الأخرى في رأيه من افتراضات النحاة. وقد حمل ابن مضاء على الباب جميعه وفي رأيه أن النحو غني عن هذا الباب؛ لأن أكثر صيغه من

(١) انظر: تجديد النحو، د. شوقي ضيف، ص١٨، ١٩.

صنع النحاة، ولأن الكلمة إما المبتدأ فيساق مثالها في باب المبتدأ والخبر، وإما مفعول به أضمر فعله، ولذلك حذف وضمت أمثلته حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف، والدكتور ضيف يعدُ هذين البابين من أبواب الصناعة النحوية وسمًا لهما بالعيب والحقيقة أن الصناعة النحوية ضرورة لتفسير بعض الظواهر النحوية شأنها في ذلك شأن تفسير بابي "الإعلال والإبدال" في الصرف وفي العصر الحديث درجت بعض المعاهد العلمية اللغوية على تدريس أبواب معينة في العلوم الطبيعية كالفيزياء، والرياضيات ضمن مقرر الدرس اللغوي هادفة بذلك إلى تفتيق ذهن الباحث، وتوسيع مداركه العقلية وزيادة قدرته على التجريد لإثبات، وتفسير الظواهر اللغوية المستخدمة أو المقترحة ومن ذلك معهد M.I.T في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدرس فيه الطلاب والباحثون إلى جانب ما أشرنا إليه من بعض العلوم الطبيعية. ولما لم يكن عند العرب القدماء مدارس نظامية أو معاهد تدرس لراغبي دراسة اللغة أبوابًا معينة من الرياضيات، والفيزياء لذا فإنني أرى أنه من الطبيعي بل من الواجب أن يكون هنا كلون من التمارين العقلية، وألوان الصناعة النحوية يعطيها المتخصصون، أما ما يتعلق بالاستخدام العربي من تراكيب ونصوص فهذا يخص المتكلمين ومستخدمي اللغة من غير المتخصصين.

ويعترض د. شوقي ضيف[1] على تعدد الوظائف النحوية لأجزاء (لاسيما) وكذا الاسم التالي لها وينتهي إلى ضرورة حذف إعرابي (لاسيما) فهو يرى أن النحاة تكلفوا في إعرابها.

في مثل "أكثروا من الضحك لاسيما خالد" صورًا كثيرة من التكلف البعيد، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سيّ" حال وذهب ابن هشام في كتابه "المغني" إلى أن لا نافية للجنس، وسي مجرور، أو مرفوع على أنه خبر لمضمر محذوف أي "لاسيما" أداة استثناء وما بعدها منصوب ويستخلص من هذه الآراء أن ما بعد لاسيما يمكن أن يكون مجرورًا أو منصوبًا أو مرفوعًا.

والحقيقة أن هذا التعبير (لاسيما) وهو مكون من ثلاث كلمات (لا+ سي+ ما) وهذا التعبير يستعمل إذا كان هناك شيئان مشتركان في شيء واحد، وما بعدها أكثر قدراً مما قبلها فنحن نقول: أحب الكتب ولاسيما كتب الأدب.

(١) المرجع السابق، ص٢٧.

نحن نعني بهذه الجملة أنك تحب الكتب على وجه العموم، ولكن حبك لكتب الأدب أقوى. والذي يهمنا الآن هو موقع الاسم الذي بعضها لنا في هذا الاسم ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر فيقول: الوجه الأول أحب الكتب ولاسيما كتب الأدب.

ويمكننا أن نعرب (ما) هنا نكرة بمعنى شيء فتكون الجملة الاسمية يعدها في محل جر صفة لـ(ما) فأنت تعرب الاسم الذي بعدها هنا مرفوعًا لأن (ما) اسم موصول يحتاج (لصلة) وهي هنا جملة أسمية أو لأن (ما) نكرة والجملة بعدها صفة، ومعنى (سي) هو كلمة (مثل) فكأن تقدير الجملة؛ أحب الكتب لا مثل الذي هو كتب الأدب.

ويرى ابن هشام أن حالة نصب الاسم الذي يعد لاسيما إنما نرجع إلى أنه مستثنى لأن "لاسيما" بمعنى إلا، مثل أحب الناس ولاسيما صديقًا.

الوجه الثالث: أحب الكتب ولاسيما كتب الأدب.

وهذا الوجه أيسرها وأقربها إلى معنى الجملة لأن تقدير الكلام هو أحب الكتب ولا مثل كتب الأدب[1].

وإذًا فالمسألة تتعلق بغرض المتكلم، ووفقًا لهذا الغرض تتحدد الوظيفة النحوية وذلك بالعلامة الإعرابية المصاحبة ويرى د.شوقي ضيف أن نحاة العربية أسرفوا على أنفسهم في إعراب أدوات الاستثناء ما عدا "إلا" وهي ما خلا، وماعدا، وما حاشا، وغير وسوى، ففي مثل: حضر الطلاب ما خلا حسينًا" يعربون ما خلا هكذا. ما مصدرية، وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسينًا مفعول به، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب. واختلفوا في إعرابه هل هو حال أو ظرف ورجحوا أنه حال، وهو رأي السيرافي، وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح ويرى[2] أنه من الأوضح من ذلك أن يقال: "ماخلا" أداة استثناء وما بعدها مستثني منصوب، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها "ما" كما هنا أو لم تتقدمها فقيل: "جاء القوم خلا خالدًا" وأما "غير" فقال النحاة إنها أداة استثناء في مثل "جاء القوم غير زيد" بالنصب "وما جاءني أحد غير زيد" بالنصب والرفع، وقالوا إن إعرابها نفس إعراب الاسم التالي لـ(إلا) في الأمثلة المناظرة وهي "جاء القوم إلا زيدًا" و"ما جاء أحد إلا زيدًا" أو إلا زيد" بالنصب على الاستثناء أو الرفع على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفي. ويرى أنه من الأسهل أن نأخذ برأي أبي علي الفارسي في أن "غير" التي تعرب مستثني منصوبًا في مثل "جاء القوم غير زيد" إنما هي حال. أما غير

(١) التطبيق النحوي، د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص١٧٧.

(٢) تجديد النحو، ص٢٧.

المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة "ما جاء أحد غير زيد" فقال أبو علي الفارسي إنها تعرب نعتًا، وكذلك إن جاءت مجرورة في مثل آية سورة الفاتحة: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ أنا نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ "غير" وإخراجها من باب الاستثناء، ومثلها في هذا الحكم "سوى".

وعلى أساس من تعدد الوظائف النحوية للمكون (كم) الاستفهامية والخبرية قرر حذفها متعللاً بأن إعرابها لا يفيد شيئًا في صحة نطقها فضلا عما فيه من صعوبة، وكأن المسألة عند د.ضيف هي مسألة نطق بالدرجة الأولى، وكأن الكتاب (تجديد النحو) قد خصص لتعليم الناشئة النطق الصحيح، أو لتعليم العربية للأجانب. لكنه يعود فيمس جوهر الموضوع، وهو الوظائف النحوية فيعلل إلغائها بأنها تعرب مبتدأ في مثل: "كم طالبًا نجح؟" ومفعولا به في مثل "كم زهرة قطفتها؟" ومفعولا مطلقًا في مثل "كم جلسةً جلست؟" وظرفًا في مثل: "كم يومًا حضرتَ" ومجرورة في مثل: "بكم بلدة مررت؟" وبنفس النظام كم الخبرية في مثل "كم طالب جاء- كم كتاب قرأت- كم ؟؟؟ كتابه بل رأى أنه من الواجب أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يكتفي ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوبًا عادة وبعد الثانية يكون مجرورًا. وفي إطار صحة النطق يتناول د.ضيف بالمثل إعراب أسماء الشرط: "من- ما- مهما- أي- أين- أني- حيثما- متى- إذا- كيفما".

والنحاة يعربون من في مثل "من يزرني أكرمه" مبتدأ، ويختلفون في الخبر، هل هو فعل الشرط أو هو جواب الشرط أو هما معاً، والرأي الراجح أنه فعل الشرط، ويختلف إعراب "ما الشرطية" باختلاف مواقعها فهي مفعول به في مثل: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾[1] ومصدرية زمانية في مثل: ﴿**فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ**﴾[2] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. و"مهما تفعل أفعل" إما أن تعرب مفعولا به أو تعرب مفعولا مطلقًا بمعنى أي فعل تفعل. و"أي" تعرب بحسب ما تضاف إليه فهي مفعول به في مثل: "أي كتاب تدرس أدرس" ومفعول مطلق في مثل: "أي عمل تعمل أعمل" وظروف زمان في مثل: "أي يوم تذهب أذهب"، وحيثما وأن ومتى وأين جميعها منصوبة على الظرفية. وكيفما مثلها وقيل بل على الحالية.

ومن العجيب أن يكون لـ د. ضيف رأي يطالب فيه بإلغاء إعراب أسماء الشرط و(أن) المخففة من (أن) الثقيلة و(كأن) المخففة ولاسيما و(كم) الاستفهامية والخبرية

(١) سورة البقرة، ١٩٧.

(٢) سورة التوبة، ٧.

وأدوات الاستثناء: خلا وعدا وحاشا. والحقيقة أن هذه الأدوات لا ترد ومعمولها في الكلام وحسب، بل ترد ضمن تراكيب، وسياقات ذات دلالة. والإعراب هو المؤشر الوحيد لتحديد وظيفتها النحوية والدلالية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهي في أغلب الأحوال عوامل مؤثرة على ما يليها من وحدات الكلام، والأهم من ذلك أن هذه الأدوات ترد بصورة متكررة في أغلب تراكيب النص القرآني، وفي حالة إلغاء إعرابها فإن كل من وظيفتها النحوية والدلالية تنعدم فتصبح بذلك لغوًا- ونعوذ بالله أن يكون في القرآن مثل ذلك-، كما نعوذ بالله أن يكون في اللغة العربية شبه ذلك فاللغة دقيقة بحيث أن الحركة في آخر الكلمة تدل على وظيفة الكلمة ذاتها كما أنها تحدد بدقة نوع الحذف الذي طرأ على الكلمة كما في "يا عباد= يا عباد، فاتقون= فاتقون، وليس هناك مبرر لهذا الإلغاء إلا أن يكون الدكتور شوقي ضيف قد قصد أن يؤلف هذا الكتاب من أجل تعليم الناشئة فيبعد عن أذهانهم في المرحلة الأولى من دراستهم مثل هذه المسائل الشائكة من الفكر النحوي، لكننا في مرحلة الجامعة، وما يليها من مراحل التخصص لا يمكننا أن نستبعد هذه المسائل.

ولا أقول أن الدكتور ضيف من دعاة الوصفية البنيوية أو أنه تأثر بأساتذة غربيين لكنه في ظني سلك هذا المسلك لمهمة أُسندت إليه ولتحقيقه كتاب الرد على النحاة ومسايرته لحركات النقد والإصلاح والتوجيه للنحو العربي في العصر الحديث، وأهم من ذلك كله أن مسألة تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد مسألة هامة في الاستخدام العربي من ناحية، وفي التراث النحوي من ناحية أخري، فعلامات الإعراب قد تكون من مواطن التعقيد المهمة في النحو العربي.

ذلك أنها طائفتان: الأولى علامات أصلية: وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض أو الجر، والسكون للجزم. والطائفة الثانية علامات فرعية: وهي الواو والألف للرفع، والألف والياء للنصب، والياء والفتحة للخفض أو الجر، والسكون وحذف الحرف المعتل وحذف النون للجزم.

وقد أراد أصحاب دعاوي الإصلاح والتيسير أن يستغنوا بعلامات الإعراب عن أحواله، فلا يقولوا رفع ونصب وخفض وجزم، وإنما يقولون ضم وفتح وكسر وسكون، يريدون بذلك أن يقللوا من الاصطلاحات التي تزحم ذهن الدارس، وتجهد فكره، وتوقعه في الخلط والاضطراب. ولكن ذلك اقتضاهم أن يتكلفوا في شرح العلامات الفرعية وفي تخريجها، فيجعلونها أصولا قائمة بذاتها، ولا ينصوا على أنها علامات فرعية. وفي هذا ما فيه من إثقال على الدارس من جهة، والابتعاد به عن فهم معاني الإعراب من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الدعوة كانت في الأصل للتيسير، وإذا كنا نريد أن نصل بين النحو

وقواعد اللغة، وبين أفكار الدارسين، وتجعل هذه القواعد حية في أذهانهم، فلابد لنا أن نقيم العلاقة بينها وبين الكلام، وأجزائه بحيث يكون بحيث يكون المصطلح التعليمي موحياً بواقع ما يكون في الكلام، ودالا عليه. فالرفع والنصب والخفض معانٍ نشعر بمكان اللفظ من الكلام، وندل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا إعراب فيها. أما العلامات كالضمة والكسرة والفتحة والسكون فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى، وإشارة تنبئ به وتدل عليه.

فإذا اقتصرنا على هذه العلامات قطعنا سلسلة التفكير وقصمنا عرى التداعي، تداعي المعاني، الذي يعمل في إعانة الدارس على استنباط الحقائق بنفسه. وبذلك تنعدم العلاقة بين شكل اللفظ وظاهرة وبين معناه وموقعه من الكلام. وإذا لاحظنا التداخل الموجود بين علامات الإعراب، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف، ونيابة الألف عن الضمة في رفع المثنى ونيابة الألف عن الفتحة في نصب ما يعرف بالأسماء الخمسة أو الستة.

من أجل ذلك يبدو أن الإبقاء على ما يسمى عند النحاة (ألقاب الإعراب) أولى في وصل قواعد النحو بواقع الكلام، على شرط أن يعنى بفهم معنى كل واحد منها. وليس بعيدًا عندئذ أن يلتقي الدليل بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلا في موقع الرفع، والخفض مجيئ الاسم في مكان الخفض، دون حاجة إلى تفريق بين مرفوع ومرفوع، حيث تجمع بينها كلها الخصائص، والصفات الأساسية التي قد تكفي في فهم معنى الكلام، وفي إدراك أجزائه وعلاقتها بعضها ببعض.

وعندما يقال هذا مرفوع يكون مفهومًا أنه في موضع الرفع، وأنه لابد يتميز بعلامة الرفع، أو يقال هذا مخفوض فيفهم أنه في المكان الذي يستحق به الخفض ويتميز بعلامته وشكله الظاهر. وقد يعنى ذلك في مرحلة ما من مراحل الدراسة عن المصطلحات الأخرى العديدة الكثيرة كثرة تورث الارتباك والاضطراب، ولكنها تجتمع في صفة عامة، كما هو الحال في الأسماء المرفوعة: الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك، وصفة الرفع كما يقال هي الجهة الجامعة التي تعني أن الاسم أو غيره في موقع الرفيع من الكلام.

ومثل هذا يمكن أن يقال في المخفوض والمنصوب.

وفي إطار عرض الدكتور عابدين لطغيان النظر الفقهي على الدراسة النحوية يرى أن الفقيه القديم كان عليه أن يحدد للناس مسئولياتهم وأن يعرف كل إنسان بحقه وواجبه، وأن يرسم للناس الحدود بين الحلال والحرام، والواجب والجائز. أو بعبارة أخرى

يقدم للناس حدودًا واضحة المعالم، ودستورًا بين الأحكام، يعرفون به كيف يتعاملون مع الله، ويتعاملون بعضهم مع بعض. وهذا ما صنعه النحاة، ظنوا أن مهمتهم أن يضعوا اللغة في قوانين صارمة، وأن يُسيِّرُوا اللغة في طريق واحد، ويحكموا بالإعدام على كل شواهد شاذة لا تتماشى مع القاعدة التي وضعوها.

ثم تراهم يسرفون في الحكم على المذاهب النحوية بالوجوب أو الجواز أو الرجحان أو المنع. ويتساءل كيف تناسى النحاة شيئًا هامًا؟، هو أن النصوص الفقهية، نصوص، مقدسة، سماوية، محدودة بنصوص الكتاب والسنة، نصوص لم ترد إلينا عن طريق تطور أرضي، أو تدرج اجتماعي، فليس لها ماضٍ قديم، ولم تثبت بين القوانين الأرضية كما ينبت الفرع في الشجرة، أو الفرد في الأسرة. هي نصوص منزلة، وإن اتصلت بالحياة، ونزلت طبقاً لحال المجتمع أما اللغة فشيء يختلف تمامًا.

لكل من ألفاظها وتراكيبها تاريخ، ولها ماض. بدأت على نحو ما على هذه الأرض، وتطورت بمرور الزمن، ولما ينته تطورها بعد... ثم إن العربية فرع في شجرة اللغات السامية اللغة ظاهرة أرضية متطورة تنمو وتتغير كما ينمو كل شيء في حياتنا هذه ويتغير. فليس من الصواب أن نضع للغة القوانين الصارمة ونوصد الباب دون تطورات اللغة المقبلة، شواهد اللغة تتجدد وتنطبق في كل عصر، فلابد للنحوي أن تكون قواعده من المرونة بحيث تسمح لما يأتي به الزمن من تغيرات. أخطر ما يكون على العربية أن نكبلها بقيود لا قيل لها باحتمالها. والعربية لا تزال ظاهرة حية، فإذا أراد النحاة أن يقيدوا من حريتها، ويزهقوا من روحها، فما أسرع ما تفلت منهم إلى حيث الحياة والانطلاق، والدكتور عابدين بين مهمة الفقيه بل جانب من جوانب مهما الفقهية وهو الفصل في الحدود وبيان الحلال والحرام بلون من الصرامة وأشار بلون من اللوم إلى النحاة الذين تأثروا بمذهب الفقهاء فطبقوا الحدود بالصرامة نفسها على أبواب النحو وظواهره وفات الدكتور عابدين أن الفرض قد يسقط عن صاحب العلة في الفقه، وأن هناك شيئًا جائزًا، والحقيقة التي لا مراء فيها أن النحاة قد تأثروا بالفقهاء حتى في سقوط الفرض عن صاحب العلة فلم تكن إشارتهم إلى تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد إلا مسايرة لواقع اللغة والأساليب العربية وقد التمسوا لذلك تخريجات عديدة منها: ما يتصل بحال المتكلم، أو الضرورة الشعرية، أو مقتض صوتي ...ألخ، وعلى هذا فإنني أرى أنهم لم يقفوا صامتين أمام حركة اللغة وحيويتها، أو كما يعبر المحدثون ديناميكيتها لكن ما صدر عن الدكتور عابدين كان مواكبة لحركة النقد والتيسير، والإصلاح التي شاعت منذ الأربعينيات من هذا القرن مع تفردها بتأثرها بالجانب التطوري، واللون التقارني الذي يعقد صلة بين اللغة العربية

وأخواتها الساميات وانشعابها عن لغة سامية أم. أضف لذلك أن محاولة الدكتور شوقي ضيف ترفض تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد كما في حالة المكون الذي يرد بعد كم، وهي في الحقيقة والوقت ذاته تؤمن بمبدأ الاتساع في استخدام الوحدات اللغوية كما في حالة أدوات الاستثناء، وعلى هذا فإن للاتساع وجهين: الأول هو تعدد وظائف المكون الواحد داخل التركيب الواحد، والثاني هو تعدد وظائف المكون الواحد داخل تراكيب مختلفة كما في حالة المكون (كيف) الذي يأخذ وظائف عدة في تراكيب مختلفة ينفصل كل منها عن الآخر. وهذه المسألة بالطبع تخضع لقواعد النحويين وهذا الأمر في الحقيقة نابع من مطواعية اللغة وكفاءة العقل البشري في آن واحد وهذا المبدأ أعني مبدأ القدرة والكفاءة كان أول من قال به من علماء اللغة الغربيين هو نعوم تشومسكي الذي أعطى للكفاءة مصطلح Comptence وللاداء مصطلح Performance لكن الذي أشار إلى خطورة هذا المبدأ وحاجة كل من المتكلمين واللغة نفسها إليه هو (إي كينان) حين عبر في مقاله عن بعض المشاكل المنطقية في الترجمة عن أن مسألة الرمز بالمكون الواحد لأكثر من مدلول هي مسألة ضرورية؛ لكي تكفي الكلمات التي يمكن أن يستوعبها العقل البشري لقضاء حاجاته، والتعبير عن أغراضه في حدود طاقته، وكفاءته اللغوية، والحقيقة أن ما سجله هؤلاء عن طبيعة اللغة، وعلاقة الإنسان بها قد عبر عنها النحاة، واللغويون العرب في إطار الاستخدامات اللغوية، والتركيبية دون إشارة صريحة إلى مبدأ الكفاءة، والقدرة أو محاولة التعبير عنه بصورة فلسفية أو فسيولوجية كما عبر اللغويون الغربيون.

ولعل أبرز ما يوضح ذلك هو الباب الذي عقده أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢) عن شجاعة العربية في كتابه (الخصائص) ويقصد بها مرونة اللغة ومطواعيتها للاستخدامات البشرية المختلفة في الاستخدامات العادية من ناحية، وفي الأغراض الفنية من ناحية أخرى. ونظرًا لما يتسم به الشعر العربي من بعض القيود كالوزن، والقافية اللذين يضطران الشاعر إلى استخدامات خاصة للتراكيب النحوية، والصيغ الصرفية التي غالبًا ما يعتريها الحذف، والزيادة أو مخالفة القواعد في الترتيب.

وقد قرر "إي كينان"[١] في نظريته للترجمة أن أسلوب المجاز والاتساع في اللغة الإنسانية بعد مطلبًا ضروريًا، وهو كفاءة اللغة أضف إليه كفاءة العقل البشري يمكن أن نعبر عن جميع المعاني والرغبات الإنسانية بهذين المطلبين، والحقيقة أن النحاة العرب عبروا صراحة عن تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد كما عبروا صراحة أيضًا عن

(١) E.Keenan: Some Logical Problems in translation ١٦٠-١٦٢.

تبادل الوظائف النحوية للمكون الواحد، وسموا ذلك بوجوه الإعراب، وهذا يدعونا إلى تساؤل وهو هل هناك تعادل بين الاتساع في الاستخدام اللغوي وبين الوظائف النحوية في حالة الاتساع؟ الذي لاشك فيه الاستخدام اللغوي يعد ميزة للغة البشرية من حيث كون مفرداتها محدودة فيستوعبها العقل البشري في فترة محدودة من الزمن تسمح له بالابتكار في تراكيبها عند استخدامه لقضاء أغراضه، لكن الوظائف النحوية محدودة بطبيعة الحال فما الداعي للاتساع فيها؟

أظن أن الاتساع في الوظائف النحوية هو عنصر من عناصر الاتساع في استخدام اللغة البشرية، وقد قننه وحدده النحاة، والمعربون العرب في تصانيفهم، وأنه أضاف بعدًا جديدًا إلى أبعاد الاتساع في استخدام اللغة شأنه شأن المجاز، والرمز والحذف... ألخ كما أنه زاد من إمكانات تنوع وتمايز بل والتطور في الاستخدامات المتعددة للأسلوب الواحد.

ولا يعيب النحو العربي أن يوجه إليه النقد أو التوجيه أو الإصلاح، أو التيسير، إلى ما شئنا أن نطلق عليه من مسميات، كما لا يعصمه أن يهب له باحثين، يدافعون عنه، ويقارعون الناقدين حجة بحجة، فليست المسألة مسألة أنصار للنحو العربي وأعداء له، فإن النحو العربي في حالتي نقده والدفاع عنه مستفيد– بلا شك– بطرق التفكير الجديدة، والمناهج المستنيرة، والبحث بعد لم يتوقف في كلا الاتجاهين فقد أعد الدكتور عبده الراجحي بحثًا بعنوان: "النحو العربي والدارس الحديث بحث في المنهج" تصدى فيه لمحاولات برسم النحو العربي بأنه "نحو أرسطى" أي متأثر بمنطق أرسطو، وأن قواعده أي النحو العربي تمثل صورة لما هو متخيل في ذهن النحاة العرب، وليس صورة للاستعمال العربي أضف ذلك إلى أن محاولات التيسير لم تتوقف في المقابل، فقد أصدر الدكتور شوقي ضيف بآخرة مؤلفًا عنوانه :تيسيرات لغوية" يدور في إطار محاولته هو السابقة "تجديد النحو" وقد صدرت المحاولة الأخيرة من دار المعارف ١٩٩٠م.

ولكن يظل هناك تساؤل وهو كيف أن هؤلاء المبعوثين الذين تأثروا بالدراسات الغربية الحديثة في نقد الأنحاء التقليدية أو من تأثروا بهم في العالم العربي يعيبون، على النحو العربي قواعده أن ترصد وظائف عدة للمكون الواحد في التراكيب في الوقت ذاته يقر فيه الغربيون بإبداع اللغة والاتساع في استخداماتها، وإمكانات تعدد دلالة المكون وفقًا لنوع التركيب؟ إنه كما قلنا إبداع اللغة وإبداع الاستخدام تعرضت الدراسات الحديثة لموضوع الاتساع لكنها اقتصرت على أحد جوانبه، وهو الاتساع بالحذف، فالموضوع منثور في كتب النحو واللغة في أبواب مختلفة، وقد قامت هذه الدراسات بتجميعه من

الأبواب المختلفة، وأضفت عليه جوانب من الدرس اللغوي الحديث خصوصًا، فيما يتعلق بالبنية العميقة والبنية السطحية التي قالت بها النظرية التحويلية(١).

أما فيما يتعلق بالمعنى فقد قامت دراسة أخرى للدكتور فايز الداية بعنوان "علم الدلالة العربي" بالتعرض له عمومًا، وكانت أغلب الدراسة التاريخية عن العرب وغيرهم، وهي دراسة تجميعية أضيف إليها نظرات من علم اللغة الحديث. وقد عرضت في جوانب منها للاتساع في المعنى مما أثر عن العرب القدماء وغيرهم. وهي دراسة أقرب إلى البلاغة منها إلى ميدان اللغويات، وفي دراستنا هذه تتجه عنايتنا إلى عد الاتساع ظاهرة عامة في اللغات البشرية، وهي تبدو وتتضح في المعاني كما أنها تتضح أيضًا في الظواهر اللغوية عمومًا، خصوصًا الظواهر التي تتعلق بالمطابقة، وقد جعلنا من هذا مدخلا إلى الدراسة النحوية سواء أكان ذلك في الوظائف أم العلامات أم الأبواب النحوية. يرى الدكتور تمام حسان أن الاتساع ظاهرة شملت مستويات التحليل اللغوي العربي عمومًا كما أنها شملت مستويي اللغة العربية الشعر والنثر لكن الشعر كان أكثر اختصاصًا بالظاهرة، فهو يرى أن الشعر فرض على نفسه من القيود التركيبية والشكلية وزنًا وقافية، وغير ذلك، مما حتم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع في المعنى بالاعتماد على الدلالة الطبيعية، والتوسع في الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة؛ لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود وعمود الشعر، أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني، من هنا ترخص الشعراء في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر وهل يقبل في النثر أن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما في قول امرئ القيس:

كأن ثبيرًا في عرانين ويله كبير أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

أو قول الفرزدق:

وعضَّ زمان يا ابن مروان لم يدعْ من المال إلا مَسْحتًا أو مُجلفْ

وهل يقبل في النثر أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه كما في قول الشاعر:

ألا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلامُ

أو يتقدم المستثني على المستثني منه كقول الكميت:

وما لي إلا آل "أحمد شيعة" وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ

(١) انظر الدراسة التي أعدها الدكتور طاهر حموده بعنوان: "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي".

أو أن تسقط صلة الموصول كما في قول الشاعر عبيد بن الأبرص الأسدي:

نحـــن الأولـــى فـــاجمع جموعـــك ثـــــم وجههـــــم إلينـــــا

وهل يقبل في النثر أن تتحول الكلمة بالترخص عن بنيتها كما في قول الشاعر:

أخيـــل برقًـــا متـــى حـــاب لـــه زجـــل إذا يفتـــر مـــن توماضـــه جلـــى

أي "متى سحاب" ومتى بمعنى "في" في لغة هذيل أو قول الراجز:

الحمد لله العلي الأجلل

أي "الأجل" وقوله:

أوالفًـــا مكـــة مـــن ورق الحمـــى والأصـــــل ورق الحمـــــام[1]

ويرى ستيفن أولمان أن قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعددة إنما هي خاصة من الخواص الأساسية للكلام الإنسانية. وأن نظرة واحدة في أي معجم من المعجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة، وقد تعيش المدلولات القديمة جنباً إلى جنب مع المدلولات الجديدة، وهذه ظاهرة ينفرد بها المعنى، ولا يشاركه فيها الأصوات، أو القواعد النحوية والصرفية فإذا تغيرت قاعدة من قواعد النحو والصرف أو صدى من الأصوات فالعادة أن تطرح المرحلة السابقة جانباً. وتحل محلها التغيرات الجديدة، على أن هناك استثناءات لهذه القاعدة العامة كما يظهر ذلك في نحو: brothers– brethren –dreamed– drearmt أما في مجال المعنى فالاستثناء وهو القاعدة، والآثار المترتبة على تعدد المعنى للكلمة الواحدة بالنسبة للثروة اللفظية للغة آثار بعيدة المدى. من ذلك مثلا أن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التي قد تناولها بالحديث من شأنه أن يفرض حملاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية. وسوف يكون حالنا حينئذ أسوأ من حال الرجل البدائي الذي قد توجد لديه كلمات خاصة للدلالة على المعاني الجزئية. "كغسل نفسه، وغسل رأسه" و"غسل شخص آخر"، و"غسل رأس شخص آخر"، و"غسل وجهه" و"غسل وجه شخص آخر"... الخ في حين أنه لا توجد لديه كلمة واحدة للدلالة على العملية العامة البسيطة وهي "مجرد الغسل"[2].

والحقيقة أن كلام أولمان Ulman يأخذ شكل ظاهرة من ظواهر عموميات اللغة Universals، لكن ظاهرة الدلالة بالمذكر على المؤنث أو العكس في لغتنا العربية تأخذ

(١) انظر د. تمام حسن، "الأصول دراسة ابتمولوجية"، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٨٠.

(٢) انظر: دور الكلمة في اللغة ستيفن ألومان تر/ د. كمال بشر، القاهرة، ط ١٩٨٨م، مكتبة الشباب، ص١٢٩، ١٣٠.

خصوصية، ففي الصياغة والتركيب العربيين للشعر قد تعد المسألة في إطار الضرورة الشعرية ومحاولة التوفيق بين التركيب اللغوي المستخدم ونوع البحر، كما أنها في آيات القرآن الكريم، والنثر العربي تعد المسألة في إطار الصياغة العربية المألوفة لدي العرب الأقحاح أو جرياً على عرف الاستخدام الفني وحديث، أولمان عن اتخاذ اللفظة أكثر من دلالة في المعجم أظنها في العربية نابعة من الاستخدام العربي ففي لسان العرب لابن منظور نجد اللفظة الواحدة عدة دلالات، قد تصل إلى الشيء ونقيضه، ولكن ليس لابن منظور مطلق تحديد هذه الدلالات بل إن الشواهد العربية، والتراكيب التي دورها هي التي تجلنا نستنتج مثل هذه الدلالات أضف ذلك إلى أن أولمان بصيغ هذه المقولة صيغة تطورية، وهو بعدها- أي تعدد الدلالات للمكون الواحد- ميزة من ميزات اللغة، بالرغم من أنه يدخلها في إطار فسيولوجي يرجعه إلى مقدرة العقل البشري، وكفاءته في استيعاب قدر محدود على المسميات على حين أن حاجياته ومستلزماته- أي الإنسان- تفوق بكثير كفاءة الذاكرة الإنسانية، ولذا تعد مسألة التعدد ميزة من ميزات اللغة وقدراتها الإبداعية.

ولما كان المعنى أصل، والإعراب هو فرع المعنى لذا فالعلاقة وثيقة بين معاني المكونات اللغوية. والوظائف التي تؤديها هذه المكونات في التراكيب العربية، لكن أولمان يجعل للمعنى خصوصية فريدة يستقل بها دون الأصوات، والقواعد النحوية والصرفية، والحقيقة أن الأدوات، والقواعد النحوية والصرفية هي المباني التي يؤدي بها المعنى دوره داخل التركيب، ومن ثم وظيفته النحوية.

ويرى أولمان أن اللغة في استطاعتها أن تعبر عن الفكرة المتعددة بواسطة تلك الطريقة الحصيفة التي تتمثل في تطويع الكلمات، وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكتسب الكلمات نفسها نوعًا من المرونة والطواعية. فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة ويرى أن الثمن الذي تقدمه الكلمات في مقابل هذه المزايا كلها يتمثل في ذلك الخطر الجسيم، خطر الغموض، على أن تعدد المعنى ليس مجال من الأحوال هو المصدر الوحيد للغموض، وإن كان- بدون شك- أساسًا من أسس توليد هذا الغموض ونموه.

وبهذا يكون أولمان قد وضع يده على أساس هام من أسس الاستخدام اللغوي، وهو الدلالة المحددة، وكذا الوظيفة للمكون داخل التركيب، ومن ثم دلالة التركيب بأكمله. أما نوع الغموض الذي يقصده أولمان فهو غموض المعنى، وتركه مطلقاً ليتصرف فيه المتلقي وفقًا لثقافته، وإمكاناته في اللغة المستخدمة. وهذا بالطبع يؤدي في رأيي إلى تعدد الوظائف التي تقوم بها الكلمة داخل التركيب، وهو ما نعده في هذا البحث ميزة من ميزات

الاستخدام الفني الأسلوبي، لكن الأمر يختلف في النثر، والاستخدام العادي، وكذلك عدم تحديد وظيفة أو دلالة محددة للمكون داخل تراكيب آي القرآن الكريم لدى المفسرين والمعربين.